

دور الإدارة البيئية في تحقيق التميز للمؤسسة الصناعية بدولة الكويت

متعب سعود متعب مانع

معهد الدراسات والبحوث البيئية- جامعة مدينة السادات- المنوفية - مصر.

المقدمة

لقد زاد من تفاقم المشكلات وتنوعها في مدن الوطن العربي، أن معظم الدول العربية اعتمدت على أساليب التنمية السريعة والتي بدورها تعتمد على الاستغلال المكثف للموارد الطبيعية وباستخدام تقنيات الإنتاج الحديثة التي في كثير من الأحيان لا تلائم الظروف البيئية. كما وأن سياسات توفير الخدمات يتم بصور لا تتكافأ مع المجتمعات الحضرية والريفية ومعطياتها، مما يؤدي إلى زيادة معدل التدهور البيئي والمشكلات البيئية⁽¹⁾.

ويمكن القول أن الإتجاهات الرامية إلى التطبيق المتكامل لنظم الإدارة البيئية في الجهات الصناعية بالدول النامية تعد محدودة للغاية بمثيلاتها في الدول المتقدمة التي تركز على التطبيق العلمي لهذه النظم فهي تعد مكوناً رئيساً من مكونات نجاح وتميز تلك الجهات الصناعية الرائدة في العالم، فقد أصبح استخدام نظم الإدارة البيئية أمراً شائعاً بين المؤسسات والشركات في الدول الصناعية والمتقدمة في ذات الوقت رغم ما يمكن أن يحدث من مشاكل تلوث عن عدم التطبيق السليم في قليل من الأحيان، ولكن سرعان ما يتم تدارك الأخطاء وتقييم الموقف والعمل على تقويمه على أسس علمية دقيقة للحيلولة دون وقوع مشاكل التلوث مستقبلاً.

و يعاني العالم من الاستنزاف للموارد الطبيعية، ولأن المؤسسات الصناعية هي المسئول الأكبر عن هذه الأضرار فإنه يتعين البدء بها من خلال اتخاذ تدابير وقائية كسن تشريعات وقوانين تسهم بدرجة كبيرة في إحداث تغيير في نشاط هذه المؤسسات، والانتقال بها من مؤسسات مسببة للتلوث إلى مؤسسات مساهمة في التنمية المستدامة توفر سلماً وخدمات لها موارد ذات كفاءة، مع إحداث أقل أثر بيئي سيئ ممكن تحقيقه وأقصى قيمة ممكنة لجودة الحياة. وهذا المستوى من الاستدامة يتطلب إدارة خاصة به، هدفها بيئي دراسة وعملاً.

مشكلة البحث

يحاول هذا البحث من خلال المنهج المقترح التأكيد على أهمية وضرورة الإدارة البيئية، لذا تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي:

ما هو دور الإدارة البيئية في تحقيق التميز للمؤسسة الصناعية بدولة الكويت ؟
ويحاول البحث الحالي الإجابة على هذا التساؤل الرئيسي وبعض التساؤلات الفرعية المنبثقة عنه وهي:

- ما هي الملوثات البيئية الصناعية الأكثر والأسرع خطراً؟
- ما مدى تأثير الاضطرابات الصناعية التي قد تحدث وتهدد الأنظمة البيئية؟
- ما هي مبادئ الإدارة البيئية؟
- كيف تحقق الشركات الصناعية العاملة بدولة الكويت مزايا تنافسية ؟

أهداف البحث

- يسعي هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، والتي يمكن صياغتها على النحو الآتي:
- الإجابة على تساؤلات الدراسة الحالية وذلك لمعرفة نوعية العلاقة بين متغيرات الدراسة المختلفة.
 - تحديد مدى وجود اختلافات بين قطاعي الصناعات البلاستيكية – والمنتجات الكيماوية والمشتقات النفطية بدولة الكويت وذلك من حيث تطبيق مبادئ الإدارة البيئية.
 - تحديد مدى وجود اختلافات بين قطاعي الصناعات البلاستيكية – والمنتجات الكيماوية والمشتقات النفطية بدولة الكويت وذلك من حيث المزايا التنافسية التي تملكها كل منها.

فروض البحث

- في ضوء مشكلة وأهداف البحث تم صياغة فروض البحث وذلك كما يلي :
- لا توجد اختلافات بين قطاعي الصناعات البلاستيكية والمنتجات الكيماوية والمشتقات النفطية بدولة الكويت وذلك من حيث تطبيق مبادئ الإدارة البيئية وفقاً لاختلاف الخصائص الديموجرافية للمستقضي منهم .
 - لا توجد اختلافات بين قطاعي (الصناعات البلاستيكية – والمنتجات الكيماوية والمشتقات النفطية) بدولة الكويت وذلك من حيث المزايا التنافسية التي تملكها كل منها.
 - لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق الإدارة البيئية في قطاعي الصناعات البلاستيكية والمنتجات الكيماوية والمشتقات النفطية بدولة الكويت والمزايا التنافسية التي تملكها كل منها.

أسباب اختيار موضوع الدراسة

- يرجع اختيار الباحث لموضوع الإدارة البيئية في المؤسسات الصناعية لعدة أسباب نوجزها في الآتي:
- (1) التعرف على مختلف الوظائف المستحدثة في المؤسسة، والتي لها دور مهم في تعزيز القدرة التنافسية لها، خاصة وأن الانفتاح الاقتصادي الذي يشهده العالم يستدعي أن تكون المؤسسة محيطة بكافة الجوانب والوظائف البيئية التي تؤهلها للاستمرار والبقاء.
 - (2) التعرف على الاقتصاد البيئي، الذي يعد حديث الساعة، فهو يندرج ضمن التخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة إذا ما أخذنا فيه البعد الجزئي المتعلق بالمؤسسة.
 - (3) المشاكل والتحديات التي تعاني منها المؤسسات، من جراء التجديدات والالتزامات القانونية التي تشهدها الفترة الأخيرة في المجال البيئي.

منهجية البحث

تتضمن منهجية البحث في عدة عناصر هي كما يلي:

- (1) **الدراسة المكتبية:** استهدفت الدراسة المكتبية جمع البيانات الثانوية لتحقيق أهداف البحث، وتشمل الدراسة المكتبية علي بيانات عن مفهوم الإدارة البيئية، وأهمية وأهداف الإدارة البيئية، مفهوم وأنواع التلوث، والأضرار البيئية السلبية للمخلفات الصناعية في الوطن العربي، دور، ومفهوم الميزة التنافسية، وعناصر الميزة التنافسية، ودور الاستراتيجيات التنافسية في تطوير أداء المؤسسات الصناعية. ولقد اعتمد الباحث في الحصول علي البيانات الثانوية علي المصادر التالية:
 - البحوث والدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث وما تم التوصل إليه من نتائج وتوصيات لدراسة إمكانية الاستفادة منها في البحث الحالي.
 - التقارير الصادرة عن دولة الكويت.

(2) الدراسة الميدانية:

استهدفت الدراسة الميدانية جمع وتحليل البيانات الأولية اللازمة لاختبار فروض البحث وتحقيق أهدافه، وتم تجميع هذه البيانات بواسطة قائمة استقصاء قام الباحث بإعدادها.

(3) مجتمع البحث

يتمثل مجتمع البحث من العاملين في الشركات الصناعية (الصناعات البلاستيكية – المنتجات الكيماوية والمشتقات النفطية) بدولة الكويت.

(4) عينة البحث

بلغ حجم عينة البحث 445 مفردة. ولقد تم التوزيع النسبي لعينة كل شركة صناعية وذلك في ضوء نسبة عدد العاملين في مجتمع البحث.

(5) نوع العينة

اعتمد الباحث علي العينة العشوائية الطبقية في اختيار المفردات المستهدفة من مجتمع البحث من العاملين في الشركات الصناعية بدولة الكويت مجال تطبيق الدراسة الحالية.

7- الاطار النظري والدراسات السابقة

انسجاماً مع الجهود المبذولة لدراسة الوضعية الحالية البيئية في المدن العربية فقد أعد المعهد العربي لإنماء المدن استبياناً مبسطاً شمل العناصر الأساسية التالية: حماية البيئة، النظافة العامة والتخلص من النفايات وتلوث الهواء.. وقد جاءت الإجابات من معظم العواصم العربية وبعض المدن العربية الكبرى.. ومن واقع التحليل الذي قام به المعهد لتلك البيانات أمكن تلخيص المشكلات والتحديات البيئية التي تواجه المدن والبلديات فيما يلي (1)

- وجود الورش والمصانع داخل الكتلة السكنية.
- عدم وجود معالجة جذرية لمكب النفايات.
- عدم وجود مشاريع للاستفادة من القمامة.
- عدم كفاية شبكة الصرف الصحي.
- قرب المزبلة العمومية من العمران في المدينة.
- الزحف العمراني والصناعي غير المنظم والتهجير.
- الاختناقات المرورية والصناعية وما تسببه من تلوث الهواء.
- عدم وجود مختبرات صناعية كافية أو عدم كفاية المختبرات الصناعية الموجودة.

- النقص في الأدوات اللازمة لعمليات النظافة وخاصة نفايات المؤسسات الصناعية.
- انجراف الشواطئ والواجهات البحرية.
- الروائح الكريهة المنبعثة من محطات الصرف الصحي.
- عدم توفير التدريب البيئي الصناعي للمؤسسات الصناعية في مجالات البيئة.

ولقد أدت الزيادة الكبيرة في عدد السكان والنمو الحضري والصناعي للمؤسسات الصناعية المتسارع في كثير من المجتمعات الحضرية إلى تدهور الخدمات والمرافق فيها الأمر الذي يهدد الصحة العامة والبيئة حيث ترتب على ذلك قصور في خدمات النظافة وجمع النفايات وتقديم خدمات المياه وتمديد شبكاتها وتجديدها حيث أصبح لا يغطي النصف، أما شبكات الصرف الصحي فلا تغطي إلا جزءاً بسيطاً! بالإضافة إلى خدمات مكافحة التلوث وتحسين البيئة وحمايتها فأنها محدودة جداً في كثير من مدن البلدان العربية.. وإذا استمرت اتجاهات التحضر والنمو العمراني والصناعي في المنطقة العربية على هذا المنوال، فإن المراكز الحضرية والمدن الكبرى سوف تكون أكثر ازدحاماً وتلوثاً ومن ثم غير ملائمة لسكن الإنسان وفقاً للمعايير الدولية نظراً لتدمير البيئة الطبيعية حيث إزالة الكثير من المساحات الخضراء وانتشار التصحر وزيادة حرارة الأرض وتقليص طبقة الأوزون وزيادة نسبة التلوث في الجو والماء.. وغيرها. وقد نتج هذا التدهور والقصور بسبب عدة عوامل منها:

- عدم تنسيق سياسات وبرامج تحسين البيئة الصناعية وبالأخص في المؤسسات الصناعية.
- تعدد الجهات المعنية بالخدمات البيئية الصناعية.
- تعقد العلاقات بين البرامج المختلفة وذلك بالإضافة إلى تعدد الأجهزة المحلية والمركزية المسؤولة عن البيئة والخدمات فيها.

ومن واقع بيانات الدراسة المسحية التي قام بها المعهد العربي لإنماء المدن حول النظافة العامة والتخلص من النفايات المشار إليها تبين أن النفايات المنزلية والتي تضم مخلفات مطابخ المنازل والفنادق والمطاعم ومحلات البقالة والأسواق والمحلات التجارية والمستخلصة عن 111 مدينة عربية تمثل 78% من مجموع النفايات الأخرى وهذه النسبة أعلى من نسبة مخلفات كل دول العالم والتي تقرب من 75% من مجموع النفايات الصلبة عدا مخلفات المباني مما يعطي النفايات المنزلية أهمية بالغة ليس بسبب زيادة كميتها ولكن لاشترائك كل فرد من أفراد المجتمع في إنتاجها يومياً وبصورة متكررة وبكميات بسيطة تغطي كل المساحة السكنية من المدينة مما يؤدي إلى إفساد البيئة السكنية وتلوثها. ومما يجعلها من التحديات الكبيرة التي ينبغي مواجهتها والتخلص منها أو معالجتها.

وتشهد المدن العربية حركة مرورية متزايدة نظراً للنمو الاقتصادي والحضري والصناعي حيث تزايد عدد السيارات زيادة كبيرة وخصوصاً السيارات الخاصة وسيارات الأجرة بالإضافة إلى النقل العام واليات الخدمات والمرافق وجميعها يمثل مصدرًا كبيرًا لتلوث بيئة المدينة. ومما يزيد الحالة سوءاً عدم اتساع الشوارع وبالتالي ازدحامها مما يؤدي إلى اختناقات مرورية ويضاف إلى ذلك قدم السيارات والآليات في كثير من المدن العربية ويترتب على ذلك تلوث الهواء بأكسيد الكربون وتعطيل حركة المرور.

ويعتبر تصميم نظام الإدارة البيئية اخبارياً للشركات والمؤسسات الأعمال، ومن ناحية أخرى يعتبر ذلك النظام ضرورياً في حالة تعامل هذه الشركات والمؤسسات في مجالات التجارة الخارجية عن طريق تصدير منتجاتها إلى الخارج، وبصفة خاصة من خلال الاتفاقيات الدولية، حيث تقوم هذه المنظمة بالتنسيق بين دول العالم World Trade Organization – التجارة العالمية لأغراض تنظيم عمليات تصدير واستيراد السلع والمنتجات الصناعية والزراعية وتبادل الخدمات.

ويتكون نظام الإدارة البيئية من العناصر الآتية:

(1) السياسة البيئية لإدارة الشركة

ويقصد بهذه السياسة الرؤى والتطلعات الإدارية تجاه الإدارة البيئية، Environmental Policy من أمثلة هذه السياسات البيئية: الحد من التلوث البيئي والالتزام بالمعايير المحلية والدولية لكل من الانبعاثات البيئية وإجراءات العمل، هذا بالإضافة إلى السعي نحو تفهم العاملين بالشركة لعناصر نظام الإدارة البيئية .

(2) المراجعة البيئية:

تقوم على التحقق من مطابقة الانبعاثات الهوائية Environmental Auditing المراجعة البيئية والمائية والمخلفات الصلبة للمعدلات والمعايير الواردة في قانون البيئة المحلي، وأيضاً تحديد كمية الانحرافات الخاصة بالانبعاثات الفعلية عن تلك المعايير.

(3) اتخاذ الإجراءات البيئية الصحيحة :

ويتم اتخاذ تلك الإجراءات البيئية الصحيحة Actions Corrective Environmental في ضوء ما تسفر عنه المراجعة البيئية من أوجه قصور في نظام الإدارة البيئية المطبق بالشركة أو المؤسسة، ومن أمثلة هذه الإجراءات تخفيض معدلات تلوث الهواء أو تلوث المياه أو إعادة تدوير المخلفات الصلبة.

(4) سجل الحالة البيئية وتسجيل مدخلات ومخرجات التشغيل:

ويتم استخدام ذلك السجل لأغراض إحصاء الرقابة على عناصر Environmental Record المدخلات من خامات ومواد مساعدة ومواد تعبئة وتغليف ووقود، وأيضاً تحقيق الرقابة على المخرجات من : إنتاج تام وإنتاج غير تام، ومخلفات صلبة، ومخلفات سائلة، ومخلفات هوائية . ويتم الاعتماد على ذلك السجل في تتبع كميات ومعدلات الانبعاثات الفعلية ومقارنتها مع المعدلات الواردة في قانون البيئة ولائحته التنفيذية.

(5) إعداد تقارير الأداء البيئي:

يتم إعداد تقارير دورية توضح الأنشطة البيئية Environmental Performance Reporting التي تم إنجازها خلال الفترة الماضية من أجل إنجاز وظيفة الرقابة والمتابعة البيئية، ويحقق إعداد هذه التقارير أهداف إدارية توضح لإدارة الشركة مستوى الأداء البيئي للشركة، كما تعتبر هذه التقارير هامة لأغراض إعلام المجتمع المحيط بالأنشطة البيئية للشركة. كما يؤدي إعداد وإصدار تلك التقارير إلى مساعدة الإدارة على تحسين مستوى الأداء البيئي للشركة.

- تنامي وعي المستهلك الذي أصبح يطلب المنتجات التي تحافظ على البيئة ورفضه التعامل مع الشركات التي لا تطبق نظم الإدارة البيئية.
- أصبح تطبيق نظم الإدارة البيئية شرطاً من شروط الدخول إلى الأسواق العالمية.
- تساعد نظم الإدارة البيئية على إدخال تحسينات في نظم الإنتاج ودراسة دوره حياة المنتج.
- تساعد نظم الإدارة البيئية على ترشيد الطاقة وتقليل تكلفتها أو استبدالها بمصادر جديدة للطاقة.
- تساعد نظم الإدارة البيئية على التقليل من المخلفات أو منعها وذلك بتقليل الخامات المستخدمة وضبط الماكينات وإعادة التدوير لبعض المواد والمنتجات.
- تساعد نظم الإدارة البيئية في إمداد الدول بالمعلومات والمقاييس التي تساعد في إصدار تعليمات للحفاظ على البيئة، واستخدام تلك النظم كتشريعات وقوانين للرقابة والمتابعة للأداء البيئي.
- وتسعى المنظمات المعاصرة- في ظل البيئة شديدة التنافسية- إلى كسب ميزة تنافسية على غيرها من المنظمات العاملة في نفس النشاط وذلك من خلال إضافة قيمة للعميل وتحقيق التميز عن طريق استغلال إمكانياتها ومواردها المختلفة وتحقق الميزة التنافسية من خلال الاستغلال الأفضل للإمكانيات والموارد الفنية والمادية والتنظيمية بالإضافة إلى القدرات والكفاءات وغيرها من الإمكانيات التي تتمتع بها المنظمة والتي تمكنها من تصميم وتطبيق استراتيجياتها التنافسية.
- ولقد ظهر مفهوم الميزة التنافسية على يد (Chamberlin) عام 1939م، لكن يمكن عزوه إلى (Selznick) عام 1959م، الذي ربط الميزة بالقدرة.
- حيث يشير (Porter) إلى أن الميزة التنافسية تنشأ بمجرد وصول المنظمة إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية مقارنة بتلك المستعملة من قبل المنافسين، أي بمجرد إحداث المنظمة لعملية الإبداع، أي أن جوهر الميزة التنافسية هو الإبداع.
- ومن أهم مصادر الميزة التنافسية ما يلي:-

- السلعة أو الخدمة: حيث تكون لها ميزة لا تتمتع بها منتجات المنافسين.
- الترويج: التميز في تصميم وتنفيذ الحملة الإعلانية أو تكاليف الترويج أو أسلوب البيع.
- التقنية: استخدام تقنية جديدة تحقق جودة عالية ووفورات.
- البحوث: الحصول على البيانات والمعلومات في الوقت المناسب.
- الموارد البشرية: امتلاك أفراد ذوي مهارات عالية وإدارية وقدرة على اتخاذ القرار.
- ولقد أدت التغيرات في بيئة الأعمال إلى حدوث ثورة في استراتيجيات التنافس التي تستخدمها المنظمات لتستطيع استخدام الموارد الصحيحة التي تساعد على التصميم المتجدد والابتكاري، وإنتاج منتجات ذات جودة عالية، والاستجابة السريعة للتغيرات المتلاحقة في الأسواق.
- وفي الوقت الحاضر فقد زاد الاهتمام بموارد المنظمة كأساس لإستراتيجيتها، وأصبح المدخل المبني على الموارد من المداخل الحديثة والذي يؤكد على ضرورة تركيز المنظمات على مواردها المتفردة أو قدرتها المتميزة مقارنة بمنافسيها، الأمر الذي يساعد المنظمات على صياغة استراتيجياتها التنافسية للحصول على ميزات تنافسية.
- وتقوم المنظمات بتدعيم قدرتها التنافسية من خلال عدد من الوسائل والأساليب منها:

(1) الاستثمار المستمر في الموارد والقدرات:

بمرور الوقت تستهلك غالبية الموارد الموجودة بالمنظمة، ولذلك فإن الإستراتيجية الناجحة والفعالة للمنظمة تتطلب الاستثمار من أجل حماية وبناء الموارد القيمة. ولذلك فإذا ما تجاهلت المنظمة استثمارية الاستثمار في الموارد أو فشلت في الاستثمارات المبكرة فإن ذلك يمثل تمهيداً بأن المنظمة قد أغلقت على نفسها أبواب النجاح، ويسمح عدم الاستثمار للأخريين بأن يسبقوا المنظمة.

ويطلب الاستثمار المستمر للموارد والقدرات ملاحظة ومتابعة الموارد والقدرات القيمة التي تكمن في الأقسام والإدارات المختلفة بالمنظمة وتمييزها حتى يظهر مدى مساهمة كل منها. كما يتطلب الاستثمار المستمر تحليل الوضع الاستراتيجي للمنظمة، وأيضاً استثمار المنافسين أي عدم إغفال اختبار ديناميكية التنافس التي تحدد جاذبية الصناعة.

(2) ترقية أو تكبير الموارد والقدرات:

قد تجد بعض المنظمات أن مواردها وقدراتها الجوهرية يسهل تقليدها أو نسخها أو انتقالها إلى خارج حدود المنظمة ومن ثم تفقد الميزة التنافسية التي تحققها وأيضاً مكانتها السوقية، لذا يتطلب ترقية مواردها وقدراتها. ويمكن أن تتم الترقية بعدة طرق منها تقوية الموارد والقدرات الموجودة بزيادة جودتها، أو إضافة موارد مكملة تعظم مركز المنظمة في الأسواق التي تتواجد بها، أو إضافة موارد جديدة تمكن المنظمة من الدخول في صناعة أكثر جاذبية، أو تحويل الموارد والقدرات الحالية إلى صناعات أكثر جاذبية.

(3) رفع أو توظيف الموارد والقدرات:

يرى Prahalad and Hamel أن المنظمة عندما لا تستغل مواردها القيمة استغلالاً كاملاً في الأسواق التي تتواجد بها، فإنها تعمل على رفع أو توظيف أو زيادة استغلال مواردها وقدراتها في قطاعات أو صناعات أخرى يمكن أن تخلق قيمة أو ميزة تنافسية.

8- تحليل واختبار فروض البحث:

1/8- الفرض الأول:

يناقش هذا الجزء نتائج التحليل الإحصائي الخاصة بالإجابة على السؤال الأول لهذا البحث والخاص بمدي تطبيق مبادئ الإدارة البيئية في قطاعي الصناعات البلاستيكية والمنتجات الكيماوية والمشتقات النفطية بدولة الكويت، والتعرف على مدي وجود اختلاف معنوي في المدى المدرك من قبل المسؤولين في القطاعين محل الدراسة من حيث مدي تطبيق مبادئ الإدارة البيئية.

ولتحديد مدى الاختلاف بين اتجاهات المستقضي منهم في قطاعي الصناعات البلاستيكية والمنتجات الكيماوية والمشتقات النفطية بدولة الكويت باختلاف خصائصهم الديموجرافية (النوع، والمؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة، والجنسية)، وذلك نحو واقع الإدارة البيئية ومن ثم؛ اختبار صحة الفرض الثاني من فروض الدراسة، حيث قام الباحث بتطبيق الأسلوبين الإحصائيين التاليين:

- (أ) أسلوب الوصف الإحصائي باستخدام كل من الوسط الحسابي (كمقياس للنزعة المركزية) والانحراف المعياري (كمقياس للتشتت)، بالإضافة إلى اختبار "ت" لعينتين مستقلتين، وذلك بالنسبة للمتغير الديموجرافي المتعلق بالنوع.
- (ب) أسلوب تحليل التباين أحادي الاتجاه، وذلك بالنسبة للمتغيرات الديموجرافية المتعلقة بكل من (المؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة، والجنسية).

وقد تمثلت نتائج استخدام هذين الأسلوبين الإحصائيين فيما يلي:

(1) اتجاهات المستقضي منهم نحو واقع الإدارة البيئية في قطاعي الصناعات البلاستيكية والمنتجات الكيماوية والمشتقات النفطية بدولة الكويت وفقاً للنوع:

لتحديد الاختلافات بين اتجاهات المستقضي منهم في القطاعين الخاضعين للدراسة نحو واقع الإدارة البيئية في قطاعي الصناعات البلاستيكية والمنتجات الكيماوية والمشتقات النفطية بدولة الكويت وذلك باختلاف النوع، قام الباحث بتطبيق أسلوب الوصف الإحصائي باستخدام كل من الوسط الحسابي (كمقياس للنزعة المركزية) والانحراف المعياري (كمقياس للتشتت)، بالإضافة إلى اختبار "ت" لعينتين مستقلتين، حيث جاءت النتائج كما هو موضح بالجدول رقم.

وتؤكد نتائج الجدول رقم (1) على وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات المستقضي منهم في القطاعين الخاضعين للدراسة نحو واقع الإدارة البيئية وذلك باختلاف النوع (مفهوم الإدارة البيئية، ومتطلبات الإدارة البيئية، واقع الإدارة البيئية) (كل على حده). وذلك باختلاف النوع، حيث بلغت قيم اختبار "ت" لعينتين مستقلتين (ت المحسوبة = 2,285، 3,358، 3,338) للثلاث متغيرات على التوالي، كما تؤكد النتائج على عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات المستقضي منهم في القطاعين الخاضعين للدراسة نحو مزايا الإدارة البيئية وذلك باختلاف النوع.

جدول رقم (1): الاختلافات بين اتجاهات المستقضي منهم في القطاعين الخاضعين للدراسة نحو واقع الإدارة البيئية وذلك باختلاف النوع

المتغير	النوع	الوصف الإحصائي		اختبار "ت" (درجات حرية)	مستوى الدلالة
		الانحراف المعياري	الوسط الحسابي		
مفهوم الإدارة البيئية	ذكور	0,812	4,45	2,285	0,023 (دالة عند مستوى 0,05)
	إناث	1,08	4,35	(285)	
مزايا الإدارة البيئية	ذكور	0,522	3,25	1,302	0,176 (غير دالة)
	إناث	0,446	3,19	(285)	
متطلبات الإدارة البيئية	ذكور	0,632	3,19	3,258	0,000 (دالة عند مستوى 0,01)
	إناث	0,712	2,92	(285)	
واقع الإدارة البيئية	ذكور	0,792	2,485	3,338	0,024 (دالة عند مستوى 0,05)
	إناث	0,840	2,155	(285)	

(2) اتجاهات المستقضي منهم نحو واقع الإدارة البيئية وفقاً للمؤهل العلمي :

لتحديد الاختلافات بين اتجاهات المستقضي منهم في القطاعين الخاضعين للدراسة نحو واقع الإدارة البيئية وذلك باختلاف المؤهل العلمي، قام الباحث بتطبيق أسلوب تحليل التباين أحادي الاتجاه One- Way ANOVA، حيث يمكن توضيح نتائج تحليل التباين بين اتجاهات المستقضي منهم في القطاعين الخاضعين للدراسة نحو واقع الإدارة البيئية وذلك من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (2): نتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه بين اتجاهات المستقضي منهم في القطاعين الخاضعين للدراسة نحو واقع الإدارة البيئية باختلاف المؤهل العلمي .

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف (د.ج)	مستوى الدلالة
مفهوم الإدارة البيئية	بين المجموعات	10,222	4	2,555	4,18	0,001 (دالة عند مستوى 0,01)
	داخل المجموعات	154,41	285	0,611	(285، 4)	
	الإجمالي	164,641	289			
مزايا الإدارة البيئية	بين المجموعات	12,124	4	3,031	4,129	0,000 (دالة عند مستوى 0,01)
	داخل المجموعات	185,12	285	0,734	(285، 4)	
	الإجمالي	197,244	289			
متطلبات الإدارة البيئية	بين المجموعات	16,125	4	4,031	6,820	0,002 (دالة عند مستوى 0,01)
	داخل المجموعات	149,18	285	0,591	(285، 4)	
	الإجمالي	165,305	289			
واقع الإدارة البيئية	بين المجموعات	14,16	4	3,54	4,985	0,000 (دالة عند مستوى 0,01)
	داخل المجموعات	179,14	285	0,710	(285، 4)	
	الإجمالي	193,3	289			

ومما سبق نستنتج وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات المستقضي منهم حول واقع الإدارة البيئية موزعة حسب المؤهل العلمي من حيث:

- مفهوم الإدارة البيئية : حيث وصلت قيمة اختبار "ف" المحسوبة إلى (4,18)، مما يؤكد دلالتها الإحصائية عند مستوى (0,01) وذلك بدرجات حرية (4,285) .
- مزايا الإدارة البيئية : حيث وصلت قيمة اختبار "ف" المحسوبة إلى (4,129)، مما يؤكد دلالتها الإحصائية عند مستوى (0,01) وذلك بدرجات حرية (4,285) .
- متطلبات الإدارة البيئية : حيث وصلت قيمة اختبار "ف" المحسوبة إلى (6,820)، مما يؤكد دلالتها الإحصائية عند مستوى (0,01) وذلك بدرجات حرية (285,4) .
- واقع الإدارة البيئية : حيث وصلت قيمة اختبار "ف" المحسوبة إلى (4,985)، مما يؤكد دلالتها الإحصائية عند مستوى (0,01) وذلك بدرجات حرية (285,4) .

(3) اتجاهات المستقضي منهم نحو واقع الإدارة البيئية وفقاً لعدد سنوات الخبرة:

لتحديد الاختلافات بين اتجاهات المستقضي منهم في القطاعين الخاضعين للدراسة نحو واقع الإدارة البيئية وذلك باختلاف عدد سنوات الخبرة ، قام الباحث بتطبيق أسلوب تحليل التباين أحادي الاتجاه One Way ANOVA ، حيث يمكن توضيح نتائج تحليل التباين بين اتجاهات المستقضي منهم في القطاعين الخاضعين للدراسة نحو واقع الإدارة البيئية، وذلك من خلال الجدول رقم (3).

جدول رقم (3): نتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه بين اتجاهات المستقضي منهم في القطاعين الخاضعين للدراسة نحو واقع الإدارة البيئية وفقاً لعدد سنوات الخبرة.

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف (د.ج)	مستوى الدلالة
مفهوم الإدارة البيئية	بين المجموعات	9,16	3	3,05	5,436	0,002 (دالة عند مستوى 0,01)
	داخل المجموعات	142,16	285	0,561	(285، 3)	
	الإجمالي	151,32	288			
مزايا الإدارة البيئية	بين المجموعات	12,12	3	4,04	4,169	0,002 (دالة عند مستوى 0,01)
	داخل المجموعات	176,14	285	0,696	(285، 3)	
	الإجمالي	188,26	288			
متطلبات الإدارة البيئية	بين المجموعات	13,566	3	4,522	8,699	0,000 (دالة عند مستوى 0,01)
	داخل المجموعات	131,56	285	0,520	(285، 3)	
	الإجمالي	145,126	288			
واقع الإدارة البيئية	بين المجموعات	2,752	3	0,917	3,712	0,000 (دالة عند مستوى 0,01)
	داخل المجموعات	135,61	285	0,436	(285، 3)	
	الإجمالي	138,36	288			

ومما سبق نستنتج وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات المستقضي منهم حول واقع الإدارة البيئية موزعة حسب عدد سنوات الخبرة من حيث:

- مفهوم الإدارة البيئية : حيث وصلت قيمة اختبار "ف" المحسوبة إلى (5,436)، مما يؤكد دلالتها الإحصائية عند مستوى (0,01) وذلك بدرجات حرية (3,285) .
- مزايا الإدارة البيئية : حيث وصلت قيمة اختبار "ف" المحسوبة إلى (4,169)، مما يؤكد دلالتها الإحصائية عند مستوى (0,01) وذلك بدرجات حرية (3,285) .

▪ متطلبات الإدارة البيئية : حيث وصلت قيمة اختبار "ف" المحسوبة إلى (8,699)، مما يؤكد دلالتها الإحصائية عند مستوى (0,01) وذلك بدرجات حرية (285,3) .

▪ واقع الإدارة البيئية : حيث وصلت قيمة اختبار "ف" المحسوبة إلى (3,712)، مما يؤكد دلالتها الإحصائية عند مستوى (0,01) وذلك بدرجات حرية (285,3) .

وفي ضوء نتائج التحليل الإحصائي السابق ونتائج اختباري "ت" و "ف"، فإنه يجب رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، أي أنه يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين اتجاهات المستقضي منهم في قطاعي الصناعات البلاستيكية والمنتجات الكيماوية والمشتقات النفطية بدولة الكويت باختلاف خصائصهم الديموجرافية (النوع، المؤهل العلمي ، عدد سنوات الخبرة ، الجنسية) ، وذلك نحو واقع الإدارة البيئية في كل منهما .

2/8- الفرض الثاني:

يناقش هذا الجزء نتائج التحليل الإحصائي الخاصة بالإجابة علي السؤال الثاني لهذا البحث والخاص بالمزايا التنافسية لقطاعي الصناعات البلاستيكية والمنتجات الكيماوية والمشتقات النفطية بدولة الكويت ، والتعرف علي مدى وجود اختلاف معنوي في المدى المدرك من قبل المسؤولين في القطاعين محل الدراسة من حيث المزايا التنافسية التي تملكها كل منها . ولتحقيق ذلك تم استخدام اختبار ولكوكسن لقياس معنوية الاتجاه العام لإجابات المسؤولين (المستقضي منهم) في قطاعي الصناعات البلاستيكية والمنتجات الكيماوية والمشتقات النفطية بدولة الكويت ، كما تم استخدام اختبار مان ويتني لقياس معنوية الاختلاف بين متوسطات عيني القطاعين وذلك علي النحو التالي:

(أ) تحديد معنوية الاتجاه للمزايا التنافسية لقطاعي الصناعات البلاستيكية والمنتجات الكيماوية والمشتقات النفطية بدولة الكويت:

1- يتناول هذا الجزء الإجابة عن التساؤل الخاص بمدى وجود مزايا تنافسية في القطاعين الخاضعين للدراسة وذلك من خلال التعرف علي إدراك المسؤولين بالقطاعين محل الدراسة نحو مدى امتلاكهم لمزايا تنافسية . وكانت النتائج التي تم التوصل إليها علي النحو التالي :

(أ) عينة قطاع الصناعات البلاستيكية :

يوضح الجدول رقم (4) مدى امتلاك قطاع الصناعات البلاستيكية بدولة الكويت للمزايا التنافسية ومتوسط درجات الاهتمام لكل منها ، ومعنوية الاتجاه العام لإجابات المستقضي منهم في قطاع الصناعات البلاستيكية بدولة الكويت.

جدول رقم (4): نتائج اختبار ولكوكسن لقياس معنوية الاتجاه العام لإجابات المستقضي منهم في قطاع الصناعات البلاستيكية بدولة الكويت حول مدى امتلاكه لمزايا تنافسية.

م	بيان	المتوسط (ن=159)	Wilcoxon (قيمة z)	مستوي الدلالة
1	مدى امتلاك مزايا تنافسية	3,49	9,22-	**0.00

ن= حجم العينة
مستوي الدلالة عند 0.05
المصدر: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية.

حيث يتضح من الجدول رقم (4) ما يلي:

- بلغ المتوسط العام لإجابات المستقضي منهم عن مدى امتلاك مزايا تنافسية 3,39، وهذا يعني أن درجة إدراك المستقضي منهم (المسؤولين في قطاع الصناعات البلاستيكية بدولة الكويت) عن مدى امتلاك مزايا تنافسية معا تقع عند المستوي "يملك ميزة تنافسية بدرجة كبيرة " علي مقياس ليكرت للموافقة ذي الخمس نقاط، ومن ثم يعكس هذا المتوسط ميلا عاليا من جانب المستقضي منهم في قطاع الصناعات البلاستيكية نحو الاعتقاد في امتلاكهم مزايا تنافسية .
- بوجه عام كان مستوي الدلالة معنويا وبدرجة كبيرة جدا من الناحية الإحصائية، وفي صورة واضحة ومتسقة ، وذلك فيما يتعلق باتجاه المستقضي منهم نحو مدى امتلاكهم لمزايا تنافسية.
- مما سبق يستنتج الباحث أن هناك اهتمام كبيرا بالحصول وامتلاك مزايا تنافسية في قطاع الصناعات البلاستيكية بدولة الكويت.

(2) عينة قطاع المنتجات الكيماوية والمشتقات النفطية بدولة الكويت:

يوضح الجدول رقم (5) امتلاك مزايا تنافسية في قطاع المنتجات الكيماوية والمشتقات النفطية بدولة الكويت ومتوسط درجات الاهتمام لكل منها ، ومعنوية الاتجاه العام لإجابات المستقضي منهم في قطاع المنتجات الكيماوية والمشتقات النفطية بدولة الكويت.

جدول رقم (5): نتائج اختبار ولكوكسن لقياس معنوية الاتجاه العام لإجابات المستقضي منهم في قطاع المنتجات الكيماوية والمشتقات النفطية بدولة الكويت حول مدى امتلاكه لمزايا تنافسية.

م	بيان	المتوسط (ن=166)	Wilcoxon (قيمة z)	مستوي الدلالة
1	مدي امتلاك مزايا تنافسية	4,20	-12,08	**0,00

ن= حجم العينة
المصدر: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية.
مستوي الدلالة عند 0.05

حيث يتضح من الجدول رقم (5) ما يلي:

- بلغ المتوسط العام لإجابات المستقصى منهم عن مدي امتلاك مزايا تنافسية 4,20 ، وهذا يعني أن درجة إدراك المستقصى منهم (المسؤولين في قطاع المنتجات الكيماوية والمشتقات النفطية بدولة الكويت) عن مدي امتلاك مزايا تنافسية معا تقع عند المستوي "يمتلك ميزة تنافسية بدرجة كبيرة " علي مقياس ليكرت للموافقة ذي الخمس نقاط ، ومن ثم يعكس هذا المتوسط ميلا عاليا من جانب المستقصى منهم في قطاع المنتجات الكيماوية والمشتقات النفطية نحو الاعتقاد في امتلاكهم مزايا تنافسية .
 - بوجه عام كان مستوي الدلالة معنويا وبدرجة كبيرة جدا من الناحية الإحصائية ، وفي صورة واضحة ومتسقة ، وذلك فيما يتعلق باتجاه المستقصى منهم نحو مدي امتلاكهم لمزايا تنافسية .
 - مما سبق يستنتج الباحث أن هناك اهتمام كبيرا بالحصول وامتلاك مزايا تنافسية في قطاع المنتجات الكيماوية والمشتقات النفطية بدولة الكويت .
- ج) تحديد مدي وجود اختلافات معنوية بين إجابات المسؤولين في القطاعين حول مدي امتلاكهم مزايا تنافسية:
يتناول هذا الجزء التوصل إلي مدي وجود اختلافات معنوية بين إجابات المسؤولين في قطاعي المنتجات البلاستيكية ، و قطاع المنتجات الكيماوية والمشتقات النفطية بدولة الكويت حول مدي امتلاكهم مزايا تنافسية واختبار صحة الفرض الثالث من فروض البحث .
- وكانت النتائج التي تم التوصل إليها علي النحو التالي:
- تشير متوسطات الإجابة قطاعي المنتجات البلاستيكية، و قطاع المنتجات الكيماوية والمشتقات النفطية بدولة الكويت ، حيث جاءت متوسطات تلك الإجابات عند المستوي " يمتلك ميزة تنافسية بدرجة كبيرة" علي مقياس ليكرت ذي الخمس نقاط .
 - تشير بيانات الجدول رقم (6) إلي وجود اختلافات معنوية بين إدراك المستقصى منهم في قطاعي المنتجات الكيماوية والمشتقات النفطية بدولة الكويت نحو مدي امتلاكهم مزايا تنافسية .
 - يقودنا التحليل السابق إلي رفض صحة فرض العدم وقبول الفرض البديل ، أي أنه توجد اختلافات ذو دلالة إحصائية بين قطاعي المنتجات البلاستيكية والمنتجات الكيماوية والمشتقات النفطية وذلك من حيث مدي امتلاكهم مزايا تنافسية.

جدول رقم (6): نتائج اختبار مان ويتني لقياس معنوية الاختلاف بين متوسطات إجابات المسؤولين في القطاعين محل الدراسة حول مدي امتلاك مزايا تنافسية.

م	بيان	(1) ن=159	(2) ن=166	مان ويتني (قيمة z)	مستوي الدلالة
1	مدي امتلاك مزايا تنافسية	3,49	4,20	-0,415	**0,00

(1) متوسط الإجابات لشريحة المسؤولين في قطاع المنتجات البلاستيكية
(2) متوسط الإجابات لشريحة المسؤولين في قطاع المنتجات الكيماوية والمشتقات النفطية
ن= حجم العينة .
** مستوي الدلالة عند 0.05

النتائج والتوصيات:

من خلال هذا البحث يمكن استخلاص النتائج التالية:

- (1) يمكن تلخيص المشكلات والتحديات البيئية التي تواجه المدن والبلديات فيما يلي :
 - وجود الورش والمصانع داخل الكتلة السكنية.
 - عدم وجود معالجة جذرية لمكب النفايات.
 - عدم وجود مشاريع للاستفادة من القمامة.
 - عدم كفاية شبكة الصرف الصحي.
 - قرب المزبلة العمومية من العمران في المدينة.
 - الزحف العمراني والصناعي غير المنظم والتجهير.
 - الاختناقات المرورية والصناعية وما تسببه من تلوث الهواء.
 - عدم وجود مختبرات صناعية كافية أو عدم كفاية المختبرات الصناعية الموجودة.
 - النقص في الأدوات اللازمة لعمليات النظافة وخاصة نفايات المؤسسات الصناعية.
 - انجراف الشواطئ والواجهات البحرية.
 - الروائح الكريهة المنبعثة من محطات الصرف الصحي.
 - عدم توفير التدريب البيئي الصناعي للمؤسسات الصناعية في مجالات البيئة.

(2) وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات المستقضي منهم في القطاعين الخاضعين للدراسة نحو واقع الإدارة البيئية وذلك باختلاف النوع (مفهوم الإدارة البيئية ، ومتطلبات الإدارة البيئية ، واقع الإدارة البيئية) (كل على حده). وذلك باختلاف النوع، حيث بلغت قيم اختبار "ت" لعينتين مستقلتين (ت المحسوبة = 2,285، 3,358، 3,338) للثلاث متغيرات على التوالي، كما تؤكد النتائج على عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات المستقضي منهم في القطاعين الخاضعين للدراسة نحو مزايا الإدارة البيئية وذلك باختلاف النوع .

(3) وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات المستقضي منهم حول واقع الإدارة البيئية موزعة حسب المؤهل العلمي من حيث :

- مفهوم الإدارة البيئية : حيث وصلت قيمة اختبار "ف" المحسوبة إلى (4,18)، مما يؤكد دلالتها الإحصائية عند مستوى (0,01) وذلك بدرجات حرية (4,285) .
 - مزايا الإدارة البيئية : حيث وصلت قيمة اختبار "ف" المحسوبة إلى (4,129)، مما يؤكد دلالتها الإحصائية عند مستوى (0,01) وذلك بدرجات حرية (4,285) .
 - متطلبات الإدارة البيئية : حيث وصلت قيمة اختبار "ف" المحسوبة إلى (6,820)، مما يؤكد دلالتها الإحصائية عند مستوى (0,01) وذلك بدرجات حرية (4,285) .
 - واقع الإدارة البيئية : حيث وصلت قيمة اختبار "ف" المحسوبة إلى (4,985)، مما يؤكد دلالتها الإحصائية عند مستوى (0,01) وذلك بدرجات حرية (4,285) .
- (4) وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات المستقضي منهم حول واقع الإدارة البيئية موزعة حسب عدد سنوات الخبرة

(5) بلغ المتوسط العام لإجابات المستقضي منهم عن مدي امتلاك مزايا تنافسية 3,39، وهذا يعني أن درجة إدراك المستقضي منهم (المسؤولين في قطاع الصناعات البلاستيكية بدولة الكويت) عن مدي امتلاك مزايا تنافسية معا تقع عند المستوي "يمتلك ميزة تنافسية بدرجة كبيرة " علي مقياس ليكرت للموافقة ذي الخمس نقاط ، ومن ثم يعكس هذا المتوسط ميلا عاليا من جانب المستقضي منهم في قطاع الصناعات البلاستيكية نحو الاعتقاد في امتلاكهم مزايا تنافسية . و بوجه عام كان مستوي الدلالة معنوياً وبدرجة كبيرة جداً من الناحية الإحصائية ، وفي صورة واضحة ومتسقة ، وذلك فيما يتعلق باتجاه المستقضي منهم نحو مدي امتلاكهم لمزايا تنافسية .

(6) بلغ المتوسط العام لإجابات المستقضي منهم عن مدي امتلاك مزايا تنافسية 4,20 ، وهذا يعني أن درجة إدراك المستقضي منهم (المسؤولين في قطاع المنتجات الكيماوية والمشتقات النفطية بدولة الكويت) عن مدي امتلاك مزايا تنافسية معا تقع عند المستوي "يمتلك ميزة تنافسية بدرجة كبيرة " علي مقياس ليكرت للموافقة ذي الخمس نقاط ، ومن ثم يعكس هذا المتوسط ميلا عاليا من جانب المستقضي منهم في قطاع المنتجات الكيماوية والمشتقات النفطية نحو الاعتقاد في امتلاكهم مزايا تنافسية . و بوجه عام كان مستوي الدلالة معنوياً وبدرجة كبيرة جداً من الناحية الإحصائية ، وفي صورة واضحة ومتسقة ، وذلك فيما يتعلق باتجاه المستقضي منهم نحو مدي امتلاكهم لمزايا تنافسية .

وفي ضوء النتائج السابقة ، تمكن الباحث من عرض مجموعة من التوصيات التي يمكن للفاصلين علي الإدارة البيئية الاسترشاد بها لزيادة وتنمية المزايا التنافسية لهم ، وفيما يلي عرض لتلك التوصيات :

- (1) ضرورة توفير الارشادات الرئيسية اللازمة للتطبيق الجديد للإدارة البيئية .
- (2) ضرورة توظيف الامكانيات الموجودة في الشركات الصناعية للتوافق مع المعايير الدولية الخاصة بالبيئة .
- (3) ضرورة وضع تعريف محدد وموحد للإدارة البيئية تعترف به جميع الجهات والهيئات العاملة في دولة الكويت .
- (4) ضرورة خفض الملوثات البيئية من خلال المحافظة علي البيئة من خلال ما يلي :

- الاستخدام البديل لمصادر الانتاج الطبيعية .
- تقليل الفاقد .
- الاستخدام المرشد للطاقة .
- تقليل المخاطر في الانتاج .
- تسويق المنتجات والخدمات الأمنة .
- نشر المعلومات البيئية .
- التقييم والمراجعة السنوية عن تطبيق القواعد البيئية .

(5) ضرورة تفعيل نظام الإدارة البيئية في بدولة الكويت من خلال المراحل التالية :

- الفحص المبدئي لجوانب قطاع البناء بهدف تحديد أي المناطق يجب التركيز عليها وإعطائها مزيداً من التحليل.
- تحديد الأهداف البيئية التي ينبغي السعي لتحقيقها داخل المنظمة الصناعية. وينبغي عند تحديد هذه الأهداف ضرورة مراعاة البدائل التكنولوجية والآثار البيئية المترتبة علي كل بديل منها.
- وضع البرنامج البيئي المطلوب تنفيذه ، والذي يضمن تطبيق السياسة البيئية التي تحددها إدارة المنظمة الصناعية ، والتي تتلاءم مع حجم الآثار الناتجة عن أنشطتها ومنتجاتها والقوانين والقرارات التي تخضع لها المنظمة علي أن يشمل هذا البرنامج تحديد الوسائل لتحقيق تلك الأهداف البيئية.

- مراجعة الأداء البيئي ، ويتم ذلك بواسطة أشخاص مؤهلين للقيام بهذه المهمة و علي وعي بعلم وتكنولوجيا البيئة والمتطلبات اللازمة لقوانين البيئة ، حيث يقوم هؤلاء المراجعون بتحديد الأنشطة التي ينبغي مراجعتها والإطلاع علي كل ما يرتبط بها من سجلات ثم القيام بإجراءات الفحص اللازم وجمع الأدلة للتحقق من مدي مطابقة أداء المنظمة للمعايير السابق إعدادها. وفي النهاية يتم إعداد تقرير عن نتائج المراجعة البيئية متضمناً الرأي الفني عن دور المنظمة الصناعية في مجال حماية البيئة من التلوث ، والذي يحدد الإدارات التي لا تزال تعاني من فجوة الأداء الفعلي للنظام عن المعايير البيئية المخططة.

قائمة المراجع

- (1) أحمد يوسف عبده الشحات، ممارسات الشركات دولية النشاط في مجال التكنولوجيا وتطور الاقتصاديات المختلفة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق ، جامعة طنطا ، القاهرة، 1999.
- (2) عبد العزيز قاسم محارب: أهم الآثار الاقتصادية لمخالفة قواعد حماية البيئة وفعالية الحلول، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإسكندرية. كلية الحقوق، القاهرة، 2004.
- (3) صلاح عبد الحفيظ مصطفى علي: نحو إطار متكامل للمراجعة البيئية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أسيوط. كلية التجارة، 2006.
- (4) فايق جاب الله أيكولوجية إدارة الأعمال وأثرها في الإدارة البيئية – دراسة تحليلية في إدارة البيئة- رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، 2010.
- (5) حسن أحمد فرغلي، قياس تكلفة تلوث البيئة لصناعة تكرير الزيت بالملكة، بالتطبيق على مصفاة الرياض للبتروول، مركز البحوث، كلية العلوم الإدارية، 2008.
- (6) مصطفى محمود أبو بكر، حسنين السيد طه، "الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية: المدخل للقرن الحادي والعشرين"، الخولي للطباعة، 2011.
- (7) حسن علي الزغبي، "نظم المعلومات الإستراتيجية، مدخل استراتيجي"، دار وائل، الأردن، 2005.
- (8) أشرف فؤاد السيد سلطان، "اثر استخدام إستراتيجية التصنيع المعتمدة على مدخل الموارد في إيجاد ميزة تنافسية للمنظمة بالتطبيق على قطاع الغزل والنسيج في مصر"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2004.
- (9) Don Morrck (1997). The future of environmental management with ISO 14000) PM Network, June 1997.
- (10) Michael, P. (1990). The competitive advantage of nations. New York, Free Press.
- (11) Vincenzo (2010). A survey on integrated and competitive advantage. Journal of Enterprise Information Management, 23: 2.